

الجديدة، ووضع برامج وخطط التنمية، وهي تملي على الرأي العام، سياساتها القسرية في أغلب الأحيان.

وتستخدم كلمة الوظيفة في دراسة الرأي العام بمعنى النشاط المترتب على علاقة الرأي العام بالنظام السياسي، وما يرتبط به من مؤسسات وجماعات وأفراد، وبعد أن يتشكل الرأي العام لدى مجموعة من الناس، أو لدى قاعدة عريضة، يصبح له تأثير، أو ما يمكن أن نسميه اعتناق، أو تبني لهذا الرأي، أو لهذا الاعتناق. وعملية التبني أو الاعتناق هذه تؤدي إلى تحقق بعض الوظائف، في علاقات من يعتنقون الرأي مع الحكومات، أو المجتمع.

ويمكن تحديد أهم وظائف الرأي العام بما يأتي:

١. الوظيفة التعزيزية:

يعمل الرأي العام على تعزيز ورعاية الدين والمثل الإنسانية والقيم الاجتماعية والخلقية، ذلك أن الرأي العام يُعد أقوى سند للأخلاق والمثل والقيم، ولقوة تأثيره يعمل الرأي العام على تعزيز التوجهات العامة القائمة في المجتمع.

ويؤدي الرأي العام المناهض أو الراض لإحدى الظواهر الاجتماعية التي تمس قيم وعادات وتقاليد المجتمع إلى خلق قضية رأي عام، تؤدي إلى تحجيم تلك الظاهرة وعزل أصحابها وأحياناً محاسبتهم.

٢. وظيفة سن القوانين والتصديق عليها أو إلغائها:

يمارس الرأي العام ومن خلال الانتخابات الحرة في الدول الديمقراطية، عملية بناء السلطة التأسيسية، أي وضع الدستور، الذي تشتق منه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، باعتباره صاحب السيادة في الدولة المعاصرة، الأمر الذي يجسده المبدأ القانوني والسياسي القائل بأن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً.

إن دور الإرادة الشعبية المتصاعد (الرأي العام) في الدول الديمقراطية، يساهم في وظيفة سن القوانين والتصديق عليها أو إلغائها. ومن المبادئ الأساسية في أي نظام ديمقراطي أن يكون اختيار نواب البرلمان من خلال الانتخابات الحرة، ليكونوا ممثلين لإرادة الشعب، حتى يمكن سن وتشريع القوانين بإرادة شعبية، ومن الضروري أن يتم التمهيد لتشريع هذه القوانين من خلال مناقشتها بشفافية وبحرية تامة، في جميع أجهزة الإعلام. إذ دون إسناد وتأييد الرأي العام للقوانين والتشريعات، تصبح مجرد حبر على ورق.

٣. الوظيفة الكاشفة:

يكشف الرأي العام لصناع القرار، التوجهات الموجودة، لدى جماعات الضغط، والجماعات الاجتماعية، والأحزاب السياسية في المجتمع، وهو بذلك يؤدي وظيفة كاشفة تعينهم على رسم سياساتهم، أو اتخاذ القرارات المناسبة، التي ينبغي أن تتوافق أو تستجيب لاتجاهات الرأي العام. لذلك تسعى بعض الأحزاب السياسية الحاكمة في الدول الديمقراطية إلى الاستعانة بمراكز استطلاعات الرأي العام لمعرفة اتجاهات الرأي العام ومن ثم تحديد برامجها الانتخابية، في خطوة لمعرفة اتجاهات الرأي العام، وصياغة برامجها الانتخابية بما يتوافق أو يستجيب لتفضيل ورغبات الرأي العام، وبذلك ضمان الفوز في الانتخابات.

٤. الوظيفة الساندة:

يسهم سماح السلطة بتعدد الأحزاب السياسية وتعدد النقابات ومنظمات المجتمع المدني وإعطائها جميعاً حرية التعبير عن الرأي دون تمييز بين فئات المجتمع كافة، في زيادة فاعلية التأثير الإيجابي للرأي العام من خلال المشاركة السياسية في صنع القرارات الوطنية، حيث يشجع المناخ الديمقراطي التعددي على مناقشة مختلف المشاكل والقضايا